

تحرك عاجل

حرمان ناشط سجين من الرعاية الطبية العاجلة

أحال طبيب سجن طرة مصطفى إبراهيم محمد أحمد إلى مستشفى السجن لإجراء فحص بالأشعة السينية بعد أن عانى آلاماً في صدره، لكن الإحالة لم تُنفَّذ. وكان قد استأنف، هو والنشطاء الأربعة السجناء الآخرون، حكم سجنهم وسيصدر حكم الاستئناف يوم 27 يناير/كانون الثاني.

فقد قرر أحد أطباء السجن أن الناشط مصطفى إبراهيم محمد أحمد يعاني مشاكل في الشريان التاجي وأحد صمامات القلب، حسبما أبلغ شقيقه منظمة العفو الدولية. وأبلغ مصطفى شقيقه خلال زيارته له في السجن يوم 17 يناير/كانون الثاني بأن الطبيب أحاله إلى مستشفى سجن طرة لإجراء فحص بالأشعة السينية، لكن الإحالة لم تُنفَّذ. وكان مصطفى وأربعة نشطاء آخرين قد حُكِمَ عليهم في ديسمبر/كانون الأول بالسجن عامين بسبب مظاهرة. وأفاد محامو الدفاع بأنه لا توجد أدلة مادية تثبت أنهم كانوا حاضرين في المظاهرة التي رُجمَ أنهم شاركوا فيها.

وقدم مصطفى إبراهيم محمد أحمد، وأحمد سعيد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري الدين استئنافاً للحكم نُظِرَ يوم 13 يناير/كانون الثاني في "محكمة عابدين للجنح المستأنفة" في القاهرة. وتابع وفد من السفارة الألمانية ووفد الاتحاد الأوروبي المحاكمة. وكان أحمد سعيد يعمل طبيباً في ألمانيا، وكان في القاهرة في عطلة عندما أُلقيَ القبض عليه.

وقُبِضَ على النشطاء الأربعة في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وقالت أسرة أحمد سعيد إنه تعرض للتعذيب بالصعق بالصدمات الكهربائية خلال تحقيق "جهاز الأمن الوطني" معه يوم القبض عليه. وقُبِضَ على النشطاء الرجال الأربعة في أماكن مختلفة في القاهرة. أما الناشطة جميلة سري الدين، فقُبِضَ عليها في 22 نوفمبر/تشرين الثاني بعد أن أحضرت طعاماً للمحتجزين، حسبما أفادت أسرته.

يُرَجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

لدعوة السلطات المصرية إلى ضمان حصول مصطفى إبراهيم محمد أحمد على الرعاية الطبية التي يحتاج إليها؛

ودعوتها إلى ضمان إلغاء الحكم على هؤلاء الأشخاص الخمسة (مع ذكر أسمائهم) والإفراج عنهم على الفور، لأن بعض التهم الموجهة إليهم، مثل التجمهر دون تصريح، تنتهك حقوق الإنسان المتمتعة بالحماية، وبعضها الآخر تهم أدينوا بها ولا أساس لها، مثل تعطيل حركة المرور؛

وحثها على الأمر بإجراء تحقيق مستقل ومحايد على وجه السرعة في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وضمن تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة في محاكمة عادلة لا تُطبَّق فيها عقوبة الإعدام.

يُرَجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 2 مارس/آذار 2016 إلى:

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

محمد فايق

المجلس القومي لحقوق الإنسان

69 شارع الجيزة - بجوار السفارة السعودية

القاهرة، مصر

فاكس: +202 3762 4852

فاكس: +202 3762 4229

البريد الإلكتروني: Nchr@nchr.org.eg



تويتر: @nchregypt
طريقة المخاطبة: السيد محمد فائق
وزير العدل
أحمد الزند
وزارة العدل
ميدان لاطوغي
وسط القاهرة، مصر
طريقة المخاطبة: سيادة الوزير
 وإرسال نسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgy

وابعثوا كذلك بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرَجَى إدراج العناوين
الدبلوماسية المدرجة أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة طريقة المخاطبة
ويُرَجَى التشاور مع مكتب فرعكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد الموعد المذكور أعلاه. هذا ثاني
تحديث للتحرك العاجل 294/15. للاستزادة من المعلومات يُرَجَى الرجوع إلى
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/3169/2016/en/>

تحرك عاجل

حرمان ناشط سجين من الرعاية الطبية العاجلة

معلومات إضافية

يمثل الإهمال الطبي من جانب سلطات السجون مشكلة زاد نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان في مصر نضالهم بشأنها على مدى العام الأخير، مع زيادة تواتر أنباء حالات الوفاة في الحجز. وذكرت المنظمة غير الحكومية المصرية "مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف" أن الأنباء أفادت بوقوع 137 حالة وفاة في الحجز في عام 2015، من بينها 81 حالة كان سببها الإهمال الطبي. ويستند بحث المركز إلى التقارير الإعلامية. وحضر النشطاء الخمسة الجلسة الثانية لنظر الاستئناف في "محكمة عابدين للجنح المستأنفة" يوم 13 يناير/كانون الثاني. وكانت الجلسة الأولى عُقدت يوم 30 ديسمبر/كانون الأول، وأجّل نظر الدعوى لإتاحة مزيد من الوقت للمحامين لإعداد دفاعهم. غير أن المحامين أفادوا بأن الدعوى المقامة على موكلهم لا تستند إلا إلى تقرير ضابط واحد من "جهاز الأمن الوطني" بشأن تحرياته.

ويفيد تقريره بأن النشطاء الخمسة شاركوا مع ما يزيد على 40 شخصاً في مظاهرة عند تقاطع شارعي محمد محمود ومحمد فريد في القاهرة تسببت في تعطيل حركة المرور، ومثلت خطراً على سلامة المواطنين. غير أن محامي الدفاع حصلوا على تقرير "لإدارة مرور القاهرة" يقول إن الإدارة لم تتلق أي شكاوى بخصوص أي مظاهرات أو تعطيل لحركة المرور في المنطقة التي يُفترض أن المظاهرة جرت فيها. وتعرض أحمد سعيد للتعذيب خلال تحقيقات "جهاز الأمن الوطني" يوم القبض عليه، حسبما ذكرت أسرته. وقالت الأسرة إنه تعرض للصعق بالصدمات الكهربائية، والضرب، وحرق يديه بلفائف التبغ المشتعلة. وقالت أسرة مصطفى إبراهيم محمد أحمد إنه أيضاً كانت به حروق لفاغات تبغ في يديه. وذكر محامو الدفاع أن السلطات لم تسجل هذه المزاعم رسمياً، ولم تنظر فيها. وأحمد سعيد ليس طبيباً جراحاً فحسب، بل هو كذلك شاعر معروف، وقد ظهر في التلفزيون الوطني المصري لقراءة أشعاره. وكان قد تطوع بصفته طبيباً لعلاج الجرحى خلال اشتباكات محمد محمود عام 2011.

وفي يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني، وهو اليوم الذي قُيِّض فيه على النشطاء الرجال الأربعة في مواقع مختلفة في القاهرة، كانت قوات الأمن منتشرة بأعداد كبيرة في شتى أنحاء المدينة، حسبما أفاد أقارب الرجال. وقبض بعض أفراد الشرطة على أحمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وهما يغادران مقهى، وكان كريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد يسيران في الشارع عندما قُيِّض عليهما. وبعد أقل من شهر من القبض على النشطاء الخمسة، أدانتهم "محكمة عابدين للجنح" يوم 13 ديسمبر/كانون الأول بتهمة التظاهر، مع تعطيل الطريق وتعطيل حركة المرور، في مخالفة لقانون التظاهر لعام 2013، وهو قانون يقيد تعسفاً الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور المصري.

وُنُقِلَ النشطاء الرجال إلى سجن 15 مايو في اليوم التالي لصدور الحكم. وقالت أسرهم إنهم أودعوا لمدة أسبوعين في زنزانة للتأديب لا يدخلها ضوء الشمس. وأضرب أحمد سعيد عن الطعام احتجاجاً على الظروف السيئة. وُنُقِلوا يوم 30 ديسمبر/كانون الأول إلى سجن العقرب، بعد أن قدمت أسرهم شكاوى إلى السلطات. وقالت أسرة أحمد سعيد إنهم نُقِلوا بشرط أن يوقع أحمد سعيد في سجن 15 مايو ورقة تقول إنه لم يتعرض للتعذيب ووقف إضرابه عن الطعام. وقيل له كذلك إنهم سيُنقلون إلى قسم شرطة عابدين حيث الظروف أفضل. غير أنه بعد أن وقع الورقة نُقِلوا إلى سجن العقرب، حيث يُحتجزون في زنزين منفصلة مع الجهاديين. وكانت جميلة سري الدين تزور المحتجزين في قسمين للشرطة بالقاهرة، وهما قسما شرطة عابدين وقصر النيل، حاملة إليهم طعاماً. وقُيِّض عليها يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني في قسم شرطة قصر النيل وأتهمت

بالتحريض على التظاهر. وبعد ذلك بأربعة أيام أمر قاض بالإفراج عنها بكفالة. وبعد الإفراج عنها أمرت نيابة
عابدين بالقبض عليها بتهم ملفقة.
الأسماء: مصطفى إبراهيم محمد أحمد، وأحمد سعيد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري
الدين
النوع: كلهم ذكور باستثناء جميلة سري الدين

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA: 294/15 رقم الوثيقة: MDE 12/3221/2016 بتاريخ: 20 يناير/كانون
الثاني 2016